

ع ولو علق ما ضننا بها فابتدع في حال الحنف مجتازا
قار الا بدعي فيمكن التوقال هو كما لو طلقا مسرا والى
ابن حنبل وهو طاقرا

بعض بعض نحو جفا او باخر غير او طلق مع اخره
او في نحو جفا قبل اخره او وطها في طهر طهره فيه
او علق طلقا بمعنى بعضه او وطها في نحو جفا
بكله او في جفا طلق مع اخره وعلق به **بدعي**
وان سألته طلقا بلا عوض او اخلها اجبر في ذلك
لحاشية فيما اذا طلق في جفا فورا فاقطع
لعدته وزمن الجفا لا يحسب من الجفا العدة في
السنه وزمن حملها لا يحسب منه وزمن حملها
واجر طهره على به الطلاق او طلق معه والفي في
ذلك نضر بها بطول مدة القرض ولا دائره فيما
الي اقدم عند ظهور الحمل فان الانسان قد طلق الحامل
هو والود والحق الوطي في الجفا بالوطي في الشهر
لحتمال الموقوف فيه ولو نسيته ما دفعه الطبيعة
الا وتسا الكروج والحق الوطي في الدر بالوطي
الذي كالوطي ونولي وعلق به **بعض بعضه**

قوله (اللعنة) فيه ان العرس
مستوفى وقام وقت الحروج في
الود مع ذلك ولا ولا
الودي الزمانم وكلمتي
البرائة ما منا بخصط حاشيا
فمنه في عرسها الا في
وانما سوت وجها كالمعنى
بها ما ضننا بها فابتدع في
الذي كالمعنى
فمنه في عرسها الا في
صفتي بالمشقة نضر في العرس
في الود
مع
حاشية على طلقا مع اخره
من حاشية العرس

مع خوالا في ومع قول ولا في نحو جفا طلق مع
اخره او علق به لوم اشيا اخرين زيادتي ومن
البدعي لعم لا اخدي زوجه ثم طلقا الاخر قبل
الميت عند هانها فداية كاذرة اليخاك وسنفي
من الطلاق في زمن البدعي طلاق المولي اذا طوبد
به وطلاق الناض عليه وطلاق الحاكم في الشاف
فليس بدعي كما انه ليس سني **ويطلقها** اي غير
الموطوء المذكور بان لم توطأ او كانت صغيرة او
ايسة او حاملا منه **وتلع زوجه في زمن بدعي**
بموضع منها لاسني ولا بدعي لانها ما مر في الصني
والبدعي لان اقتداء المتلعة يقتض حاجتها الي
الخلاص بالفرق ورضاها بطول امدت القرض
لاخره البعض يوكد امية الفرق ويجعد احتمال
الدم والحامل وان نضرت باطول في بعض الصوف
فقد استعقب الطلاق شرعها في العدة والدم ومن
هذا القسم طلاق المتبر في لاسني يقع في طهر محقق تحت الزكشي في امة قال لاسني
ولا في جفا محقق **والبدعي حرام** لاسني عنه والعدرة
ان طلقك الزوج الجهم فابتدع
فلا يجوز لان ذمام الرق افسر بها
تطويل العدة وقولا لا يسمع به بعدا ليموت
ا سنا